تفسير الجلالين الميسر

للإمامين

جلال الدين المحلي و جلال الدين السيوطي
٧٩١ - ٨٦٤   ٨٤٩ - ٩١٣

حققه وعلق عليه
الدكتور فخر الدين قباوة

مكتبة لبنان ناشرون

تَفْسِيرُ الجَلالَيْنِ
المُيَسَّرُ

بسم الله الرحمن الرحيم

ISLAMIC RESEARCH ACADEMY
GENERAL DEPARTMENT
For Research, Writing & Translation

نموذج رقم (٤)

الأزهر
مجمع البحوث الإسلامية
الإدارة العامة
للبحوث والتأليف والترجمة

« إدارة المصاحف »

تصريح بتداول مصحف بحاشية تفسير الجلالين

رقم (٦٩) الصادر في ٧ / ٥ / ٢٠٠٣ م

١٥ صفر

السيد / الدكتور علي عبد المنعم ....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته – وبعد :

فيسر « الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية » أن تفيد سيادتكم بأنها قد وافقت على طلبكم الخاص بتداول مصحف بحاشية تفسير الجلالين مقاس ..... الشمس ....

المكتوب بالخط المصري الكوفي ... طبع مطبعة المصرية العالمية للنشر – لبنان ناشرون

وعلى جواز نشره في حدود الكمية المصرح لكم بطبعها وقدرها (٤٠٠٠٠) نسخة ،

وذلك بناء على تقرير لجنة فحص المصاحف الصادر بتاريخ ٤ / ٥ / ٢٠٠٣ م

علما بأن هذا التصريح خاضع للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ الخاص بطبع وتداول المصاحف والأحاديث النبوية الشريفة وكذلك قرار فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٦ وقرار السيد وزير العدل رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٦ .

مع مراعاة الدقة التامة في جمع وترتيب الصفحات والملازم والا ستضطر الإدارة لسحب التصريح الذي يحمل هذا الرقم ومصادرة جميع النسخ إذا ظهر بإحداها خلل ما طبقا للقانون سالف الذكر .

علما بأن هذا التصريح صالح لمدة أقصاها خمس سنوات تمضي من تاريخه .

ومرافق لهذا التصريح نسخة من المصحف المشار إليه ختمت في جميع صفحاتها بخاتم الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تحريرا في / / ١٤ هـ
٥ / ٥ / ٢٠٠٣ م

يعتمد ،،،

مدير عام
الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة

الأمين العام
لمجمع البحوث الإسلامية
السيد وفا أبو عجور

٢٠٠٣/٥/٧

الأزهـــر
مجمـع البحـوث الاســلامية
الادارة العـامة
للبحـوث والتـأليف والترجمـة

For Research, Writting & Translation

٢٠٠٢/٩/٢

السيد / الدكتور / علي عبد المنعم

مصحف بهامشه تفسير الجلالين للدكتور عبد المنعم علي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ...

تفيـد الادارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة بأنه لامانع لديها مـن
طبع مصحف بهامشه تفسير الجلالين مقـاس .. الشمس ....
المكتوب بالخط المصري بالكومبيوتر . طبع مطبعة ... بيروت ....
على أن يقـدم للإدارة عشر نسخ بعد الطبع للمراجعة بلجنة مراجعة المصاحف
مراجعة نهائية تمهيداً للتصريح بالتداول ولايجوز توزيع هذا المصحف ونشره الا
بعد الحصول على تصريح التداول من الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة
مع الزامكم بوضع صورة من تصريح التداول بكل نسخة من نسخ المصحف قبل نشره
وعرضه للجمهـــور .

والله ولى التوفيـــق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[signature]

مدير عام
البحوث والتأليف والترجمة

الأمين العـام
لمجمع البحوث الاسلاميـــة

٢٠٠٢/٩/١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. اللّهمَّ إنا نستعينك ونستهديك، ونستغفرك ونتوب إليك، ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونُثني عليك الخير كله. نشكرك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يَفجُرك. اللّهمّ إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونَحفِد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك. إنّ عذابك الجِدّ بالكُفار مُلحَق. وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى إخوانه وآله وأصحابه المؤمنين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فقد أكرمنا الله - تعالى - بوحيه الكريم، وحَفِظَه في الصدور والسطور، وهيأ له خَدَمة مخلصين يتابعون تلاوته وفهمه والعمل به وتفسيره للأجيال من الأمة الإسلامية، ما دامت السماوات والأرض. ولذلك انصبت الجهود المباركة في تأسيس علوم القرآن وتنميتها، حتى رأيتَ ما لا يحصى من المصنفات والرسائل والأبحاث، في ميادين هذا النور الإلٰهي العظيم.

لقد كانت المنابع الأولى على لسان محمد ﷺ، حين بلّغ وجاهد وعلّم، وبيّن معالم الهداية بالتوضيح والعمل والتوجيه. ثم توالت الألسن والأقلام، فشملت الآلاف من العلماء والباحثين إلى يومنا هذا، لتزوّد الناس بما تجدده الأيام، من بيان للنص القرآني، ومقاصده في العقيدة والعبادة والتشريع والعمل. وقد كان لمصنفات التفسير مركز الصدارة في تلك الجهود الطيبة، ينمو ويتسع مع الزمن وتتفرع ظلاله، بألوان من الإيجاز والتوسط والتفصيل، لتخدم مستويات العلم والتعليم والبحث والتأليف.

وعندما صنف الجلالان تفسيرهما المعروف، ظهرت خصائصه اللامعة بين الناس على اختلاف المستويات. فقد تميز بصنيع هذين العالمين معًا، إذ كان فيه إيجاز واف بكثير من حاجات التفسير، مع احتفاظ بجميع النص القرآني، واستيعاب جهود العلماء في القرون الإسلامية التسعة، ليصبح «لب لباب التفاسير» كما يقول الحاجّ خليفة.[1] ومع هذا فإن حروف ألفاظ التفسير صارت أكثر من حروف الآيات، مما يجيز أن يحمله من لم يكن على وضوء.

ولذا أكب عليه رجال العلم، يتلقونه في أسانيد متصلة بالجلالين.[2] ثم كان لهم عليه تعليقات وحواش وافرة، كما توجهت إليه أنظار الكُتّاب والخطاطين والنُّسّاخ، فأخرجوا منه عددًا كبيرًا من النسخ الخطية، توزعت في مكتبات العالم. و لما لمس العلماء فيه الكفاية اتخذوه في المجالس والمساجد بين أيديهم، للبيان والوعظ، وجعلوه كتابًا مقررًا في بعض المدارس الشرعية. وقد شجع هذا دور النشر على إصداره في طبعات مختلفة الأشكال والألوان، كما حمل بعضَ رجال العلم على استقدام نسخ خطية منه، باسم التحقيق، فكان عملهم أقرب إلى النشر التجاري، وخاليًا من أصول العمل القويم.

تاريخ الكتاب:

حوالي منتصف القرن التاسع، أصبح لتفسير القرآن الكريم مصنفات لا تحصى، كل منها يقدم فيه صاحبه خدمات متنوعة، تمثل الثقافات والعلوم والتجارب التي حوله. فالنحوي يهتم بالإعراب والصرف، والإخباري يتابع الأحداث في أسباب النزول والتاريخ، والفقيه يكاد يسرد أصول الفقه وفروعه، والمهتم بالعلوم العقلية يكثر النقل عن الحكماء والفلاسفة، وصاحب الاتجاه المذهبي يشغل بالتوجيهات الشخصية، ورجل التصوف يمعن في التأويلات البعيدة، ومن عُرف بالزيغ والانحراف يصطنع للآيات

(١) كشف الظنون ص ٤٤٥.
(٢) انظر حاشية الصاوي ١:٢.

معاني غريبة عن العلم والصواب. وبذلك تعددت المشارب والتوجيهات والأنظار، حتى لقد قيل: إن لكل آية ستين ألف فهم.[١]

وفي منتصف القرن التاسع، شرع الجلال المحلي في تفسير موجز قريب المنال. ولكنه توفي قبل إنجازه، فتابع خطواته تلميذه الجلال السيوطي، ليجعل الكتاب التفسيري كامل العطاء، فيه «ما يُفهم به كلام الله - تعالى - والاعتمادُ على أرجح الأقوال، وإعرابُ ما يُحتاج إليه، وتنبيهٌ على القراءات المختلفة المشهورة، على وجه لطيف وتعبير وجيز، وترك التطويل بذكر أقوالٍ غير مَرْضية، وأعاريبَ محلها كتب العربية»[٢].

أما جلال الدين المحلي فهو أبو عبد الله محمد بن الشهاب الأنصاري نسبًا، والمحلي مولدًا، والقاهري إقامة، والشافعي مذهبًا. ولد سنة ٧٩١، وشغل طفولته بحفظ القرآن الكريم، ثم تلقى الفقه والأصلين والتفسير، والفرائض والحساب والمنطق والجدل والحديث، والعربية والمعاني والبيان والعروض، وتصدى للتصنيف والتدريس والإقراء، فكان من آثاره «كنز الراغبين في شرح المنهاج» من فقه الشافعية، و«البدر الطالع في حل جمع الجوامع»، وشرحُ الورقات في أصول الفقه، والأنوار المضيئة شرح مختصر لـ «البردة» في المديح النبوي، والطب النبوي، وكتاب في الجهاد، وشرحُ قسم من «التسهيل» لابن مالك، وآخر من «قواعد الإعراب لابن هشام». وبدأ بتفسير القرآن الكريم، من أول سورة الكهف فأنهى ذلك حتى آخره، ثم رجع إلى أول المصحف فأنجز تفسير سورة الفاتحة، والآيات ١-٢٦ من سورة البقرة[٣]، فوافته المنية مستهل سنة ٨٦٤، ولمّا يكمل ما عزم عليه من ذلك.

وقد عُرف المحلي في حياته بجهوده هذه بين الأصوليين والفقهاء، وعلماء الحديث والتفسير والنحو، وأصبح مشهورًا في علمه وعمله بالمتانة والتحقيق. بل لقد وُصف بأنه تفتازانيُّ العرب، وأنه مفرط الذكاء آية في الفهم، حتى إن ذهنه ليثقب الماس، وهو كما يقول عن نفسه[٤]: «أنا فهمي لا يقبل الخطأ».

وأما جلال الدين السيوطي فهو أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الطولوني الشافعي الخُضيري الأُسيوطي، وأُمّه أمةٌ تركية. كان أبوه قاضيًا في أُسيوط قبل أن يرحل إلى القاهرة، وقد أفتى ودرّس وولي الفقه والخطابة والإمامة. وقد ولد ابنه جلال الدين في القاهرة سنة ٨٤٩، فحفظ القرآن الكريم وهو دون الثامنة، وألفية ابن مالك والعُمدة ومنهاج الفقه في الأصول قبل البلوغ، وأخذ علوم الفقه والنحو والحديث والتفسير والمعاني والبيان والبديع، وشيئًا من الجدل والفرائض والتصريف والإنشاء والترسل والطب والحساب، ونادرًا من الطب والمنطق، وعرف القليل جدًا من القراءات إذ لم يأخذها عن شيخ، ولم يُقرئها أحدًا لأنها فنّ إسناد، كما قال.

وقد شرع في التأليف وله من العمر ١٧ سنة، وفي الثانية والعشرين أكمل تفسير شيخه المحلي[٥]، ثم أجيز بتدريس الفقه والإفتاء وعمره ٢٧ عامًا. ولما بلغ الأربعين اعتزل ذلك كله، ولزم منزله بروضة المقياس على شاطئ النيل للبحث والتأليف، يزوره العظماء للإفادة والإكرام، فيقدم لهم ما يطلبون ويردّ عطاياهم، ويأبى التزلف إليهم بزيارة أو نفاق. كذلك بقي حتى توفي سنة ٩١٣، فكان خاتمة الحفّاظ، ونادرة زمانه حفظًا واطلاعًا ومشاركة وكثرة تأليف. فقد ذكر[٦] أنه حفظ ثلاثمِائة ألف حديث، وتبحر في العلوم السبعة التي أوردناها له قبل.

(١) الإتقان ٢:٤١٩-٤٢٠ ومفتاح السعادة ١:٨٥-٩٠ وكشف الظنون ص ٤٣١-٤٣٢.
(٢) انظر قول السيوطي بعد تفسير المحلي للفاتحة.
(٣) هذا هو الصواب. حسن المحاضرة ١:٢٥٢ وشذرات الذهب ٧:٣٠٤. والمشهور أن المحلي لم يفسر شيئًا من سورة البقرة. انظر كلام السيوطي قبل تفسير سورة الكهف، وتعليقنا عليه، ومفتاح السعادة ١:٩٦ ومعجم المطبوعات العربية ص ١٦٢٣ و«تفسير الجلالين» مطبوعة مكتبة لبنان لعام ٢٠٠٠ والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ٥:٥٦. وقد وهمَ بعض الدارسين فذكروا عكس الواقع من نصيب الجلالين، كما زعم الحاجّ خليفة وآخرون. كشف الظنون ص ٤٤٥ وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ١٧٨ والموسوعة الذهبية ١١:٢٢٩. والحق أن السيوطي استبعد ما فسره المحلي من آيات سورة البقرة، ليبدأ السورة من أولها، كما ذكر، فيكون في ذلك على شاكلة واحدة.
(٤) كذا، وهذا القول هو أول الخطأ. الضوء اللامع ٧:٣٩-٤١ وحسن المحاضرة ١:٢٥٢ والبدر الطالع ٢:١١٥٤-١١٦وشذرات الذهب ٧:٣٠٣ وبدائع الزهور ٢:٦٢ وهدية العارفين ٢:٢٠٢.
(٥) الفتوحات الإلهية ٢:٦٦٨-٦٦٩. وانظر قول السيوطي بعد تفسير سورة الإسراء.
(٦) انظر معجم طبقات الحفاظ والمفسرين ص ١٢-١٣.

ثم إنه شارك كثيرًا من أصحاب العلوم المختلفة، في البحث والتأليف، وخلّف كمية عظيمةً من المصنفات، قيل: إنها تجاوزت ألف عنوان، وبعضها في عدة مجلدات. وقد طبع كثير من كتبه، وعُرف من مجموع مصنفاته حتى الآن على سبيل المثال ٧٣ كتابًا في التفسير، و٢٠٥ في الحديث، و٧١ في الفقه، و٦٦ في علوم اللغة والنحو.[١]

وبعد أن اكتمل هذا التفسير الكريم، بين يدَي السيوطي، تناقلته الأقلام والألسن، وانتشرت نسخه بين العلماء، فتوالت عليه التعليقات للتوضيح والتعقب والاستدراك. وقد صدر عن ذلك حواش وشروح[٢]، منها للعلقمي أحد تلاميذ السيوطي محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٦٩)، وللخطيب الشِّربيني محمد بن أحمد (ت ٩٧٧)، وللكرخي بدر الدين محمد بن محمد الشافعي (ت ١٠٠٧)، وللقاري المُلّى علي بن محمد (ت ١٠١٠)، وللشنواني أبي بكر بن إسماعيل (ت ١٠١٩)، وللقصري عبد الرحمن بن محمد الفاسي المالكي (ت ١٠٣٦)، وللعقيبي عفيف الدين علي بن محمد الأنصاري الشافعي محدث الديار اليمنية (ت ١١٠١)، ولليازجي إسماعيل بن عبد الباقي (ت ١١٢١)، وللأُجهوري عطية الله بن عطية البرهاني القاهري الشافعي (ت ١١٩٠)، وللدوماني مصطفى الصالحاني الحنبلي توفي أواخر القرن الثاني عشر، وللجَمَل سليمان بن عمر العُجيلي الأزهري الشافعي (ت ١٢٠٤)، وللتطواني عبد الرحمن بن محمد الحائك (ت ١٢٣٧)، ولشُبَّر عبد الله بن محمد رضا الحسيني، وللصاوي أحمد بن محمد الخلوتي (ت ١٢٤١)، وللحفناوي محمد بن صالح أبي السعود السباعي المصري (ت ١٢٦٨)، وللدهلوي سلام الله، وللنبراوي عبد الله بن محمد المصري الشافعي (ت ١٢٧٥)، وللترمانيني أحمد بن عبد الكريم (ت ١٢٩٣)، وللحُديدي محمد بن عبد الله الحسيني الزوّاك الزيدي (ت ١٣١١)، وللشهاب، وللحلبي.

وجميع أصحاب الحواشي كانوا قد تلقوا هذا التفسير، عن شيوخهم في أسانيد متصلة بالجلالين، كما رأينا عند صاحب الفتوحات والصاوي. يضاف إلى هذا كله أن مطبوعات «تفسيرالجلالين» - وهي كثيرة جدًا - قل أن تخلو من تعليقات ونقود وتوجيهات، وهي تعد من الحواشي التي يشار إليها هنا. وإليك بعض هذه المطبوعات، وكانت في:

١ - المطبع النظامي بدهلي لعام ١٢١١.
٢ - المطبعة الأميرية لعام ١٢٢٥.
٣ - المطبعة البولاقية لسنوات ١٢٨٠ و ١٢٨٩و ١٢٩٣ و ١٢٩٨.
٤ - طهران لسنتي ١٨٦٠ م و ١٨٩٩، مع حاشية الدهلوي.
٥ - بمباي لسنتي ١٢٨٢ و ١٢٩٩ مع حاشية الجمل، وسنة ١٣٠٦ مع حاشية القندهاري.
٦ - مطبعة دار الطباعة، في عدة نشرات، ثالثتها لعام ١٢٨٩.
٧ - المطبعة الأزهرية لعام ١٣٠١.
٨ - المطبعة البهية لعام ١٣٠٢.
٩ - المطبعة الميمنية لسنوات ١٣٠٥ و ١٣١٢ و١٣١٧.
١٠ - المطبعة الخيرية لعام ١٣١٠.
١١ - مطبعة التقدم العلمية ١٣٢٣.
١٢ - المطبع المجتبائي بدهلي لعام ١٣٢٣.
١٣ - المطبعة المليجية لعام ١٣٢٨.

---

(١) حسن المحاضرة ١:١٨٨ و٢١٥ و٢٢٩ و٢:٢١٥ و٢٩٦ والتحدث بنعمة الله ص ٢٠٤ والضوء اللامع ٤:٦٥-٧٠ وشذرات الذهب ٨:٥١ وخلاصة الأثر ١:٢-٣٣ و٣:٣٤٥-٣٥٤ والوافي بالوفيات ١٧:٢٢٦-٢٣١ والكواكب السائرة ١:٢٢٦-٢٣١ وفهرس الفهارس ص ١٠١٠-١٠٢٢ والمزهر ٢:٦٥٣-٦٦٣ ومعجم طبقات الحفاظ والمفسرين ص ١١-١٤.

(٢) كشف الظنون ص ٤٤٥ ومعجم المؤلفين ٥:١٩٤ و٦:١٤٢و ١٠:١٤٤ والأعلام ٥:١٦٦ و٧:٢٩٠ والفتوحات الإلٰهية ١:٢٥٧ و٣:٤٧ وقرة العينين ص «ح-ط» وحاشية الصاوي ١:٢ - وما كان فيها من تفصيلات، في القراءات والإعراب والتصويب، معظمه منقول من حاشية شيخه الجمل، خلافًا لما جاء في ص «ي» من قرة العينين - وإيضاح المكنون ١:٣٠٤ وفهرس التيمورية ١:٥٣ و٢٢٨ و٣:٢٤٧ ومعجم المطبوعات ص ١٥٢٩ و١٦٢٣-١٦٢٤ والفتوحات الإلٰهية ١:١٥٨ و٤:٢٨٠ و٤٥١ و٤٦٢ وموسوعة المصادر والمراجع ص ٢٩٢-٢٩٣ والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ٥:٥٥-٥٦.

١٤ - دار إحياء الكتب العربية، لعدة طبعات، ثالثتها في عام ١٣٧٤.
١٥ - المكتبة التجارية مع حاشية الصاوي لعام ١٣٧٥، وحاشية الجمل لعام ١٣٧٧.
١٦ - الدار العربية والنشر ببيروت ومطبعة الحرف الذهبي بدمشق لعام ١٣٨٨.
١٧ - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية لعام ١٣٩٨.
١٨ - دار التراث لعام ١٤٠٠.
١٩ - مطبعة نشرتْ مصنفًا لم يكمل، فيه تعليقات للشيخ عبد الرزاق عفيفي، ومنه نسخة في مكتبة المعهد العلمي بمكة.
٢٠ - مكتبة الملاح بدمشق عام ١٣٩٨.

وقد تكاثرت جدًا طبعات «تفسير الجلالين» في الأعوام الأخيرة، فصدر منها أكثر من نشرة في العام الواحد. ونذكر من ذلك: رد الأذهان إلى معاني القرآن، لقاضي القضاة في نيجيرية أبي بكر محمود جومي، ألفه عام ١٣٩٢، بالاعتماد على تفسير الجلالين، فأعاد سبك بعض عباراته، وأقحم فيه ما رآه مناسبًا لعمله في التهذيب والبيان. هذا أحد ما نذكره هنا.

والثاني هو: قُرّة العينَين على تفسير الجلالين، للقاضي محمد بن أحمد كنعان في عام ١٤٠٢، وأصدره في المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. وقد رغب عن أسلوب التهذب والتشذيب، فحافظ على عبارة الجلالين، وأضاف إليها كثيرًا من الزيادات للتوضيح والتصويب. ثم ألحق بحواشي بعض الصفحات تعليقات قيمة. وكان لديه نسختان خطيتان من التفسير، حاول أن يعارض النص بهما في عدة مواضع.

وأظهر ما يذكر من أوهام هذه النشرة أن حديث الإسراء ص ٣٦٤ نقل من المتن إلى الحاشية، فتوزع في ذيول الصفحات مقطَّعًا خارج سياقه، وأن سورة الشمس جعلت ١٦ آية، وسورة الزلزلة جعلت ٨ آيات خلافًا لنص المحلي. ثم إن الخاتمة التي وضعها السيوطي، في آخر تفسيره، نقلت إلى مقدمة النشرة، على غير اتصال واضح بما هي في وسطه، والآية ٩٧ من سورة يونس سقطت مع تفسيرها، و«المبدئ» سقط من نص الحديث الشريف ص ٣٧٩، والأحرف المقطعة في أوائل بعض السور لم تضبط كما يقتضي نص العلماء على ذلك.

يضاف إلى هذا أنّ النص القرآني أُغفل ضبطه في هذا المتن، فخفي على القارئ تعرّف المعاني والدلالات، ولا سيما القراءات المخالفة لما في المصحف المطبوع مع هذا التفسير، وأنّ أرقام الآيات في المتن جاءت مقدَّمة بخلاف ما هي عليه في النص المصحفي المرافق له، فتعسر على القارئ أيضًا مراعاة التوفيق بين السياقين، للاستفادة من الكتاب كما ينبغي له، وكان في النص كله كثير من التحريف والتصحيف والإخلال والاضطراب.

والثالث هو: تفسير الجلالين، أعده ونسقه مصطفى قصاص، ونشره عام ١٤٠٩ بدار العلم للملايين في بيروت، وكان في هذا الصنيع إجراءات اعتباطية، تخالف مناهج العلم. ومنها التصرفُ في عبارات التعريف بالسور القرآنية، وفي عبارات الجلالين، بدعوى التصويب للتعبير، والفصلُ بين عبارات التفسير بإقحام نصوص «أسباب النزول» للسيوطي، وحذفُ الأخبار التي فيها مِسحة من الإسرائيليات، وتغييرُ نص القراءات ليكون كله على رواية حفص عن عاصم، مع تقديم بعض القراءات على بعض.

وبهذا افتقد النص وحدته، فكان فيه قراءات تخالف التفسير الذي يرافقها، ونسق مشوه من التصنيف، وعبارات مقطعة متداخلة، ومستويات متباينة من التعبير والأداء والمعارف، وتقحم في السياقات بألفاظ بعيدة عن مقاصد الجلالين. وحسبك أن تطلع على ما جاء في ص ٥-٧ من ذلك المطبوع، لترى صور التشويه للنصوص، مع الأخطاء العلمية والإملائية.

والرابع هو: منحة المتجلي في خدمة تفسير الجلالين السيوطي والمحلي، صنعها الزميل الكريم مصطفى ديب البغا، أستاذ التفسير وعلوم القرآن في كلية الشريعة بجامعة دمشق، ونشرها على عجل شديد لأسباب خفية، منذ بضع سنوات بدون تاريخ، تحت عنوان «تفسير الجلالين» خلافًا لما ذكر ص ٢ من مقدمته. وكان صنيعه، كما قال، باعتماد نسخة مطبوعة، ومعارضتها بما طبع معه حاشيتا الجَمل والصاوي، وبنسختين مخطوطتين إحداهما لتفسير الجلالين، والأُخرى للقِسم الذي فيه تفسير السيوطي وحده، مع ترميم بثالثة وترجيح شخصي لما يُرى أنه الأصح والصواب.

وإذا تصفحتَ هذه النشرة لمست فيها صورًا مختلفة من الاضطراب، في العرض والتعليق والتوضيح والتحشية والنقد، والرسم الإملائي أيضًا. فالأصل المعتمد في النشر نسخة مطبوعة غير معينة، والمعارضة الأولية هي بمطبوعتين معينتين، ولكن ليس لهما نسب علمي معتبر، والمعارضة الثانوية قيل: إنها بنسختين خطيتين. غير أن إحداهما تحوي نصف الكتاب، والثانية مخرومة الآخر رممت بجزء من ثالثة.[1]

ثم إن المعارضتين المذكورتين لا ترى لهما في الكتاب كله أكثر من عدة أصداء، أي: ص ٨ و٢٦٠ و٣١٠ و٣٨٥ و٣٩٧ و٤٣٩ و٤٩٥ و٥٧٦ و٦٦٧ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٩٥ و٨٠٠. وكثيرًا ما أشير في ذلك إلى «نسخة» غير معينة، وقليلًا إلى النسخ المطبوعة بدون تعيين، ونادرًا إلى بعض النسخ. وغالب ذلك، في الحقيقة، هو منقول من حاشية الصاوي. فالإهمال للمعارضة عامّ للكتاب، ولا يحتاج إلى دليل.

ونص الجلالين جرى فيه تصرفات متعددة الوجوه. فما كان في مستهل كل سورة لتعريفها غُيّرت عباراته بألفاظ وأرقام وزيادات ونقصان وتحريف وتصحيف، عدا مقدمة سورة الفاتحة فكان فيها تحريف واحد. والنص القرآني جعل غُفلًا من الضبط، فغابت معاني الآيات، وضاع مراد الجلالين من القراءات التي اختاراها. ونص التفسير أقحمت فيه عبارات كثيرة جدًا، وحذفت منه أُخرى، ونال الباقيَ صور من التصحيف والتحريف والتصرف والحذف بلا منهج أو بيان. والرسم الإملائي مترجح بين المصحفي أوالمعاصر وبين القراءات المختلفة أو الاعتباطي، مع أوهام كثيرة فيما لحقه ضبط. والأحرف المتقطعة في أوائل بعض السور أكثره لم يضبط بما هو مقرر في كتابة المصاحف. وكذلك ماتراه في الرسم عامة.

والحواشي التي ألحقت بالنص التفسيري توزعت في مستويات ثلاثة: أحدها لتعليقات مرقّمة للتوضيح والتوجيه والنقد، والثاني لذكر أسباب نزول الآيات إضافة إلى ما ذكره الجلالان أيضًا، والثالث لفوائد نافعة ذات صلة بالآيات. وبهذا صار لنص الجلالين ثلاث حواش متمايزة، قد تلتقي في الصفحة الواحدة ويكون بينها تداخل وتقاطع، وكثيرًا ما يكون بينها تدافع وتناقض واختلاط، أو بينها وبين نص الجلالين، مما يعني أنها ألحقت في أوقات وبأيد مختلفة، دون مراعاة التوفيق لتوحيد العمل.[2] والآيات التي استشهد بها الجلالان حددت أرقامها وسورها بشكلين مختلفين: مقحمة في النص أحيانًا، ومفردة في التعليقات أو ملحقة بها أحيانًا أُخر. وكذلك شأن تخريج الأحاديث الواردة في التفسير. وسورةُ الشمس جعلت آياتها ١٦ تبعًا لقرة العينين، وسورة القارعة ذكر أنها ٨ آيات وجعلت آياتها ١١. أما صور التصحيف والتحريف والتصرف فقل أن تخلو صفحة واحدة من نماذجها المختلفة. وكثير من ذلك وارد أيضًا في التعليقات والفوائد وأسباب النزول.

هذا وصف سريع لما جاءت عليه تلك النشرات الأربع. ثم ما كان منها على حاشية النص المصحفيّ شملته صفات أُخرى كالقاسم المشترك بينها، هي أن التفسير نشر موزعًا على الآيات متفرقًا، كل آية بتفسيرها على حدة، مع نهاية بعلامة ترقيم هي النقطة. فإذا ضاقت الصفحات باستيعاب التفسير اللازم ضُمت الآيات كلها في زمرة واحدة، كل صفحة على حدة، مع تلك النقاط الفاصلة بينها أيضًا. وفي هذا ما يوهم القارئ أن النص القرآني آيات متفرقة لا صلة بينها، تُفرّق وتجمع على غير هدى أو معنى أو موضوع، فيضيع عليه ما في القرآن الكريم من موضوعات مترابطة، وسياقات فكرية متلاحقة، وأساليب تعبيرية معجزة.

وكثيرًا ما عجز الناشرون لهذه الطبعات، في توزيع عبارات التفسير، عن التوفيق بينها وبين النص المصحفي الذي هي حاشية له، فترى في بعض المواضع أن الآيات ترد في صفحة معينة، وتفسيرها يكون في صفحة متأخرة أو متقدمة. وهذا أمر تجنبتُه بدقة، ما لم يقتضِ توزيعُ الفِقَر أو التعليقُ عليها تدوير الحاشية إلى صفحة تالية، أو ضم بعض الآيات إلى بعض، لبيان الوحدات الموضوعية في النص الكريم.[3] ولما كان ترقيم الآيات في التفسير مخالفًا له في النص المصحفيّ فقد تعذر على

---

(١) الظاهر من الصور التي تمثل النسخ أن الثالثة الرديفة أصح وأفضل من النسختين الأوليين، إذ هما ناقصتان إحداهما كتبت سنة ١١٩٦، والثانية بدون تاريخ، في حين أن الثالثة تامة كاملة، وتاريخ كتابتها سنة ٩٣١، لا ٨٣١ قبل ميلاد السيوطي كما أقحم الجهل قلمه بالغش، وهي مما اعتمدتُه في عملي من التحقيق، ولو رجع إليها الزميل الكريم بدقة وإخلاص لوجد فيها تصويبًا لكثير مما ندّ عنه.

(٢) انظر ما فصّلناه في «خطبة المحقق» من المفصل.

(٣) وكذلك ما كان في التفسير والتعليق على ص ٦٠٤. وحفاظًا على الوفاق بين الآيات وتفسيرها والتعليقات ما أمكن، اضطررنا إلى تكرير رقم كل صفحة من الصفحات ٢٨٢ و٢٩٣ و٣٠١ و٣٥١، وتوزيعها على صفحتين. فلْيُتنبَّه إلى ذلك.

القارئ أن يقيم الصلة بين النصين، وأن يكون له استفادة ميسرة.

وإنما خصصنا هذه النشرات الأربع بهذا الوصف، مع أنه عامّ فيما عداها أيضًا، لأنها مما اعتُني بها، وأشرف عليها مختصون ذوو خبرة بالنصوص القرآنية، كما قيل. أضف إلى هذا أن الثانية والرابعة قيل: إنهما محققتان باعتمادِ نسخ خطية ومطبوعة، واتصالٍ كبير بالعلوم الإسلامية والعربية. أما المطبوعات الباقية، من تفسير الجلالين، ففيها ما هو أدهى وأمرّ، لأنها غالبًا ما تكون بنقل بعضها عن بعض، مع تدخل أوهام وتصحيفات وتحريفات وتزيدات كثيرة، يعلم الله تعالى: كم يعاني منها هذا التفسير الكريم؟ وقد انتقل بعض ذلك إلى الأقراص المسجلات، على غير تحرير أو تحقيق.

النسخ المعتمدة:

في البحث عن أصول خطية لهذا السِّفر النفيس، زرت بعض الأقطار الإسلامية، فكان في الحرم المكي نسخ كثيرة منه، وفي دمشق والقاهرة وبيروت والخرطوم وعواصم المغرب العربي والعالم الإسلامي وبلاد الشرق والغرب عشرات من النسخ الخطية أيضًا، وفي إستانبول عدد أكثر. وقد وقفت من ذلك على نسخ وافرة، واستوقفني منها نسختان: أولاهما ذات الرقم ١٠٤ في مكتبة داماد إبراهيم، كتبتْ سنة ٩٥٥، وقيل: إنها عورضت بنسخة مقروءة أو مسموعة على المؤلف. والثانية ذات الرقم ١١٢ في مكتبة ترنو والي، وهي الجزء الثاني من الكتاب، فيه تفسير المحلي وحده، كتب سنة ٩٧٠ بخط متقن وتشكيل للآيات والتفسير، مع معارضة بالأصل المنقول عنه. وقد حاولت مرارًا الحصول على نسخة مصورة من تينك النسختين، بوسائل ووسائط متعددة، فكان جواب المحاولات صمت المسؤولين هناك وتجاهلهم للتعاون العلمي المبارك. ولذا وجهت وجهي قِبل ما عرفته في البلاد العربية، فاخترت منه ما يلي:

١ - النسخة التيمورية (الأصل):

هذه النسخة تحت الرقم ٣٢٧، في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية. وهي في ٥٦٨ صفحة بخط ممتاز جيد الضبط والتشكيل، والنص القرآني فيها مكتوب بالحمرة، وأسماء السور بقلم غليظ متميز. وفي الصفحة المقدَّمة على الغلاف مايلي بقلم معاصر: «تفسير الجلالين، والنسخة نفيسة جدًا صحيحة الضبط، كتبت برسم محبّ الدين محمود بن. . . صاحب دواوين الإنشاء بالديار المصرية، وسائر الممالك الإسلامية. وكتبها أحمد بن مسعود النابلسي سنة ٩١٤، وهو مشرف على تسعين سنة»، ثم تجد على الغلاف تعريفًا قديمًا بالكتاب: «[سِفر فيه تفسيرٌ]، نصفه للعلامة جلال الدين السيوطي، والنصف الثاني للعلامة جلال الدين المحلي، رحمه الله».

وأول النسخة هو مقدمة السيوطي، ثم تفسير سورة البقرة وما بعدها حتى سورة الإسراء. وبعد انتهاء عمل السيوطي ص ٢٧٦، قال الناسخ: «وفرغ من هذه التكملة الفقير الضعيف المحتاج إلى كرم الله ومغفرته، أحمد بن مسعود النابلسي، عفا الله عنهما بمنه وكرمه، في سابع عِشرِي جمادى الأولى سنة أربع عشرة وتسعمِائَة. والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم. وحسبنا الله ونعم الوكيل! كتبته وقد تمسكت بأذيال التسعين، أسأل الله المعونة على ما بقي من العمر. آمين».

وفي ص ٢٧٨ يبدأ تصنيف المحلي بتفسير سورة الكهف، لينتهي بتفسير الفاتحة في ص ٥٦٨، حيث تختم النسخة بقول كاتبها: «تمّ ما وجد، والحمد لله وحده، وصلى الله على أشرف خلقه محمد وآله وصحبه وسلم. وفرغ من كتابة هذا النصف وما قبله الفقير الضعيف المحتاج إلى عفو الله وغفرانه، أحمد بن مسعود النابلسي - عفا الله عنهما بمنه وكرمه - مع شغل البال وكبر السن وضعف الجسد، ومِن الله - عز وجل - المدد وعليه المعتمد، في ثامن رمضان المعظم قدرُه سنة أربع عشرة وتسعمِائَة. والحمد لله وحده، وصلاته على سيدنا محمد وسلامه. وحسبنا الله ونعم الوكيل».

والنسخة تامة عارضها الكاتب نفسه بالأصل المنقولة منه، وصححها بإلحاق ما سقط سهوًا. والحقُّ أن هذه النسخة هي أفضل ما اطلعت عليه أو بلغني خبره. فهي قريبة من حياة السيوطي، تامة ومتقنة ومصححة، وكتبت لسيد في عصره، فكانت

محوطة بالعناية والدقة والجودة، ولا سيما الضبط الجيد للآيات الكريمة وعبارات التفسير، مما يشعر أن القراءة التي اختارها الجلالان مدوّنة فيها. ولهذا اعتمدتها أصلًا في التحقيق.

٢ - نسخة الظاهرية (خ):

في دار الكتب الظاهرية بدمشق عدة نسخ من تفسير الجلالين[١]، اخترت منها ما تحت الرقم ٧١٥٧. وهي تامة في ٣٨٧ ورقة بخط جيد وإعجام ظاهر وتشكيل نادر، مع رسم أسماء السور وألفاظ الآيات بلون أحمر غليظ متميز. وفي الصفحة الأولى تجد فهرسًا للسور بتحديد الورقات التي تكون فيها، ثم تجد العنوان في الصفحة التالية، وهو «تفسير القرآن للإمامين: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي. رحمهما الله تعالى». وفوقه وعلى جانبيه ثلاثة تملكات.

ونسق التصنيف هو كما جاء في النسخة السابقة، وفي الختام: «وقد تم هذا التفسير المبارك، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، ووافق الفراغ من كتابته يوم الأربعاء المبارك، رابع عشر شهر محرم الحرام، افتتاح سنة ٩٣١. أحسن الله خاتمتها. وقد تشرف بكتابته العبد المذنب، الخاطئ الضعيف الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير، العبد مصطفى بن الشيخ عمر العلاف الشافعي. غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين».

وقد قوبلت النسخة بالأصل المنقولة منه أيضًا، وصححت بإلحاق ما سقط سهوًا، وتصويب ما كان خطأً، ثم اطلع عليها بعض العلماء فألحقوا بحواشيها عبارات تفيد الشرح، بعضها عن حاشية الصاوي، وتفسير «السراج المنير» للخطيب الشِّربيني، والمواهب اللدنيّة، والشيخ البراوي وآخرين. وقد كان لهذه النسخة خدمة كبيرة في تصويب الكثير من العبارات والألفاظ. ولذا استعنت بها في التحقيق مقدمًا لها على أختيها التاليتين، ورمزت إليها بالحرف: خ.

٣ - نسخة الثانوية الشرعية (ث):

تحتفظ بهذه النسخة مكتبة الثانوية الشرعية بحلب، وقفها لذلك عمر بن إسماعيل بن صالح المرتيني سنة ١٣٦١ على المدرسة الخسروية، ومن بعدها على المدرسة العثمانية، ومن بعدها على مدرسة الشعبانية. وتقع في ٣٧٨ ورقة، سقط منها الورقتان ٦٢ و١٧١. وهي بخط جيد وضبط كامل للنص القرآني من السور الست الأولى، وعلى غلافها جاء عنوان «تفسير الجلالين» مع عدة تملكات. وكذلك كان نسق التصنيف على غرار ما رأينا في النسختين المتقدمتين.

وفي الختام: «انتهى تحرير الكتاب المشهور بالجلالين، للشيخين العلامين: جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي الشافعيين - رحمهما الله تعالى رحمة وافية - على يد أفقر الورى وأحوجهم إلى غفر من خلق جهتَي الثريا والثرى - تعالى شأنه - سليمان بن أحمد بن همّت المرعشي محتدًا السُّنّي اعتقادًا الحنفي عملًا، في مرعش المحمية بعد الظهر المتمم ثلاثة عشر يومًا من شهر ذي الحجة في سلك سنة السادسة والعشرين ومِائة وألف. . آمين». وفي الصفحة التالية تملك تاريخه سنة ١٢٣٤.

وقد عورضت النسخة بما نُقلت عنه أيضًا، وصوب في حواشيها ما كان فيه سهو أو نقص أو خطأ. وعلى حواشي الورقات الأولى منها وبين الأسطر تعليقات كثيرة جدًا، للتفسير والإعراب، وغالب ذلك منقول من تفسيرَي البغوي والبيضاوي، وقليل من تفاسير الخطيب والزمخشري والكواشي والنيسابوري وشيخ المدارك، وكتاب «المكنون» والشيخ الدهري، وبعض العبارات عن «المختار» و«الصحاح». ثم تجد قليلًا من التصويبات عن نسخة أخرى، ومواضع متفرقة فيها نقص أو خلل، يحتاج إلى تصويب أيضًا. ومع هذا كله، فقد أفادتني كثيرًا هذه النسخة، ورمزت إليها في التحقيق بالحرف: ث.

٤ - النسخة الحلبية (ع):

هذه النسخة يحتفظ بها أستاذي الفاضل عبد الرحمن عطبة - أكرمه الله وبارك له دنياه وآخرته - في مكتبته العامرة. وقد أطلعني عليها وتكرم بالسماح لي مشكورًا مأجورًا أن أستفيد منها. وهي في ٨٨٣ صفحة بخط حسن، مخرومة بسقوط ورقة بين

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ١٧٨-١٨٢.

ص ٤٦٣ و٤٦٤. والآيات القرآنية وأسماء السور فيها مكتوبة بلون أحمر متميز، والنسق التصنيفي هو كما جاء في النسخ المتقدمة أيضًا. والختام بدون تاريخ أو ذكر لاسم الناسخ.

وقد عورضت بالأصل المنقولة عنه كذلك، وببعض النسخ، لتصويب ما كان من خطأ أو سهو أو نقص، مع زيادة روايات أُخرى لمفردات أو عبارات. وفي حواشيها تعليقات للتصويب والتفسير وإتمام لبعض ما سقط ولم يستدرك. وبهذا كان فيها مادة وافرة لتوجيه عمليات التحقيق للنص، فاستعنت بها للتصويب وإثبات الخلافات، رامزًا إليها بالحرف: ع.

وثمة نسخ رديفة رجعت إليها في بعض المواضع المشكِلة من التفسير، للخروج بما هو أقرب إلى ما أراده الجلالان من التعبير والبيان. وقد ذكرت خلال ذلك مكان النسخ الرديفة، وبينت ما تحمله من التوجيه والتسديد.

منهج التحقيق:

اليوم وقد طعنت في السبعينات[1] من سنوات الهجرة الكريمة، وبعد ستين سنة من الاتصال بالقرآن العظيم، تلاوة وتدبرًا ووعيًا، وبعد نصف قرن من ممارسة التعلّم والتعليم لمصادر العلوم العربية والإسلامية، وبعد أربعة عقود من مزاولة البحث والتحقيق والتأليف، في ميادين اللغة والأدب والنحو وعلوم القرآن الكريم والحديث الشريف، وبعد خمس عشرة سنة من الانصراف إلى كتاب الجلالين، وما يتصل به من مصنفات في العلوم الإسلامية، وفي مباشرة ذلك الانصرافِ كله أنا على طهارة ونظافة بعون الله - عز وجل - وأختم كل صفحة من العمل بالحمدلة والشكر العميم . . . بعد هذا كله أكرمني المولى - تعالى - بإنجاز العمل وحفظ صحتي ونور عينيّ بفضله وبركة كتابه.

إن المواجهة للنص القرآني تفتح عوالم، تستغرق الأبصار والأفئدة، وتصهر النفوس بمقاصد إلٰهية غير متناهية. والحق أن الرسول الأكرم ﷺ لولا رعاية الله له، وتحصينه إياه بأعلى مراتب الإنسانية وعيًا واستلهامًا وبيانًا وتبلّغًا وقدرة على الاستيعاب والتحمل والمصابرة، لما استطاع أن ينهض بالآيات الكريمة، وينقل إلى البشرية ما فيها من الهدي والجلالة والإعجاز والخلود. فالرهبة الربانية، والعظمة الإلٰهية، والحكمة البالغة، والروح العظيم، والسلطان الكبير لما يتضمنه الوحي، كل هذا بل بعضه كفيل بفرض الهيبة والتضعضع والانصهار. كيف لا، وهو الذي وصفه رب العزة بقوله[2]: ﴿لَو أَنزَلْنا هٰذا القُرآنَ على جَبَلٍ لَرأَيْتَهُ خاشِعًا مُتَصَدِّعًا، مِن خَشْيَةِ اللهِ﴾؟

لقد تعالى النص الإلٰهي العظيم أن يكون من النثر الذي نتلقاه، في ميادين الأدب، وتعاظم أن يكون كالشعر الذي نستحضره. ولقد أدرك الجاحظ عين الصواب، حين ذكر أن الله - سبحانه وتعالى - جعل لكتابه اسمًا مخالفًا لِما سمّى العرب كلامهم به، على الإجمال والتفصيل: فقد سمّى جُملته قرآنًا بخلاف ما جعلوه ديوانًا، وجعل بعضَه سورة على غير ما جعلوه قصيدة، وخص بعضَها باسم الآية خلاف ما عُرف عندهم بالبيت، وكان اسم آخرالآية فيه فاصلة لتتميز من القافية.[3]

فأنت مهما تطاولت، محاولًا سبر شيء من أبعاد النص القرآني الكريم، وجدت ما حصّلته بين يديك جدولًا دقيقًا رقراقًا، بالنسبة إلى عوالم من المحيطات الربانية الغامرة. ولهذا كنتُ ومازلت على تهيب واستعظام، خلال متابعتي للعمل في دنيا الجلالين محققًا لما صنفاه. ولست زاعمًا أنني أعطيت ذلك حقه أو بعضًا منه. فالقرآن الكريم، بل بعض ما أُلّف حوله من العلوم، أكبر من أن يدعي أحد أنه يوفيه جانبًا من مقتضيات البحث والتحقيق أو الدرس والاستيعاب. لا بد أننا في الشواطئ نَشرع ونكرع، وسيبقى للتاريخ ما في اليمّ حافلًا بالمعجزات والعوالم الفياضة.

حسبي أنني جمعتُ الأصول الخطية التي ذكرت، أساسًا للتحقيق العلمي المنشود. ثم لقد رأيتني في حاجة إلى تتبع

---

(١) كان أبو حيان حين أنجز تفسير البحر المحيط قد بلغ الثالثة والسبعين من العمر، وعندما شرع فيه كان في السابعة والخمسين. البحر ١:٣ و٨:٣٥٧.

(٢) الآية ٢١ من سورة الحشر.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١:١١١. ولعل هذا القول منقول من «نظم القرآن» للجاحظ. انظر ص «ن» من مقدمة الكشاف وص ١٩٦٤ من كشف الظنون.

المصادر التي رجع إليها الجلالان، واعتمداها في اختيار التفسير. ذلك أن تاريخ التصنيف على النصوص القرآنية مر بمراحل الطفولة واليفاعة والشباب المستمر أبدًا، فأصبح له مذاهب وتوجهات ومدارس مختلفة، بحسب البيئات العلمية والثقافية والمذهبية والسياسية، كما أوضحت من قبل.

وخلال ذلك كله تولد اتجاهان متمايزان متقابلان: أحدهما يهتم بالموسوعية، فيستوعب العلوم المعاصرة له بالتفصيل والاستطراد والاحتجاج، والآخر يستهدي البساطة والإيجاز، فيكتفي بتفسير المعاني الدقيقة في إشارات واختصار. وبعد أن كان القدماء يروون الأقوال، مع الأسانيد الصحيحة والطرق المتقنة، انصرف مَن خلَفهم إلى اختصار الأسانيد، ثم جاء المتأخرون ينقلون الأقوال بُترًا غُفلًا من كل إسناد، فالتبس الصحيح بالعليل، وصار للتوجيهات الشخصية أثر ظاهر. ثم نقل ذلك خلف عن سلف، على غير تحرير أو تمييز لما هو مظنون أنه الحق الصراح.[1]

وقد ظهر في «تفسير الجلالين»، لاختصاره وإيجاز تعبيره، كثير من سمات أعمال المتأخرين، حتى ضاعت معالم النصوص وتعسرت معرفة أصحابها. فكان عليّ أن أجد له موارد المعلومات والتفكير والتعبير، لتيسير عملية التحقيق والتقويم. وكانت نعمة عظيمة أن وقفت على نص صريح، يحدد تلك الموارد وييسر سبيل العمل القويم. فقد ذكر السيوطي، في ترجمته للكواشي أحمد بن يوسف الموصلي (ت٦٨٠)، أن له تفسيرين: كبيرًا وصغيرًا، وأن المحلي اعتمد في عمله، وهو أيضًا في تكملته، على التفسير الصغير بالإضافة إلى «وجيز» الواحدي، وتفسيرَيِ البيضاوي وابن كثير.

فكان أن اعتمدت مطبوعات من تفاسير الواحدي والبيضاوي وابن كثير، وصورة لنسخة مخطوطة من «تلخيص التبصرة والتذكرة» للكواشي، ورمزت إليها بـ «التلخيص». وأصل هذه النسخة في مكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة، وقفها السيد مصطفى العنتان، وهي تامة في ٤٢٨ ورقة، أنجز نسخها بخط ممتاز عبد الرحيم بن عبد الله بن محمود الهمداني، في مدينة تبريز يوم الجمعة ختام جمادى الآخرة سنة ٦٩٦.

وقد تبدى لي، في خلال متابعة التحقيق، أن الجلالين اعتمدا أيضًا على مصنفات غير هذه الأربعة، منها: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس، وتفسير البغوي، والكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي... فاستعنت بذلك كله على تحرير العبارات، وتقويم ما كان من خلل أو تلفيق بين أقوال المصادر المختلفة، في مستويات التأليف، أي في: تحديد مواطن النزول وأسبابه، والقراءات والتفسير والشرح والأحكام والتحليل النحوي، مما خفي أمره على المُحَشِّين والناشرين، فذهبوا في مجاهل الظن والتخمين، تخطئة وترجيحًا وتصويبًا، على غير علم.

ولما كان الجلالان على معرفة قليلة بالقراءات، كما ذكر السيوطي نفسه، فقد بدا للدارسينَ أنهما لم يتقيدا في هذ التفسير بقراءة أو رواية واحدة، ولم يلتزما تقديم قراءة معينة في جميع الآيات[2]، وكأنهما اختارا ما كان يُحفظ من النص القرآني في ذلك العصر وتلك البقاع المصرية، وهو غير ذي إسناد واحد معين.

وعندما وقفت على مطبوعات البابي الحلبي لـ«تفسير الجلالين»، رأيت في الصفحة الثانية منها النص التالي: «مراعاةً لحقوق المؤلِّفَين، قد أثبتنا القرآن الكريم مضبوطًا بالشكل الكامل، على حسب رواية الشيخَينِ المفسِّرَينِ، وإن كانت تخالف روايةَ حفص». وكان هذا مساعدًا لي في تحقيق ما اختاره الجلالان من نسق في القراءة للنص الكريم. ولذلك استعنت بالنشرة الثالثة من تلك المطبوعات، ورمزت إليها في التحقيق بالحرف: ط.

وتقع هذه النشرة في جزأين يضمان ٥٨٠ صفحة، وقد طبع فيها التفسير كاملًا، من دون ترقيم للآيات، وجعلت سورة الفاتحة في آخره، كما هي في النسخ المخطوطة. ثم نثر بذيل بعض الصفحات منها رسالة «ماورد في القرآن الكريم من لغات القبائل» لأبي عُبيد القاسم بن سلّام الهروي،[3] وبالهامش ثلاثة كتب هي: «لباب النقول في أسباب النزول» للسيوطي، ثم

(١) الإتقان ٢: ٤١٩ ومفتاح السعادة ٢: ٨٥ وكشف الظنون ص ٤٣١-٤٣٢.
(٢) انظر ص «ن» من قرة العينين.
(٣) في المطبوعة: «أبي القاسم بن سلام». وتسمى الرسالة أيضًا «لغات العرب التي في القرآن». انظر الإتقان ١: ٢٨٤-٢٨٦ ومنهج أبي عبيد في تفسير غريب الحديث ص ١٢ ومعجم المطبوعات العربية ص ١٢١ والمعجم الشامل ٣: ١٩٣.

«معرفة الناسخ والمنسوخ» لجامع الفنون أبي عبد الله محمد بن حزم، ثم «الألفية في تفسير غريب القرآن»[١] لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الكردي.

وبتتبع ما جاء في هذه المطبوعة، مع ما تحصل في النسخة الخطية التيمورية، وفي مصنفات الحواشي والتعليقات على الجلالين، تبين لي أن القراءة التي اختارها هذان المفسران لآيات القرآن الكريم جمهورها الأساسي معتمد[٢] على قراءة إمام البصرة ومقرئها أبي عمرٍو بن العلاء (ت ١٥٤)، وما خالف ذلك كان فيه أشياء من قراءة إمام مكة المكرمة ومقرئها عبد الله بن كثير (ت ١٢٠)، ثم من قراءة إمام المدينة المنورة ومقرئها نافع بن عبد الرحمن (ت ١٦٩)، ثم من قراءة إمام أهل الشام ومقرئهم عبدالله بن عامر (ت ١١٨). وما خالف ذلك في بعض المواقع فهو قليل، ومعظمه عند الجلال المحلي. وبما أن النص القرآني في الجلالين ليس مصْحفًا، جاز فيه خلاف القراءة الواحدة أيضًا، على ما ذكرنا من الأصل والتوزع.

وبناء على ما اجتمع لدي من مصادر ومراجع، جعلت النسخة التيمورية أصلًا، واستعنت بالنسخ: الظاهرية والثانوية الشرعية والحلبية، ومطبوعة البابي الحلبي، وحاشيتَي الجَمل والصاوي، للمعارضة والتصويب. وما كان من خلاف أثبتُّه في التعليقات، مضيفًا إليه ما وقع في: قرة العينين والمنحة وبعض المطبوعات.

بدأت أولًا بالسور، فقدمت «الفاتحة» من آخر التفسير إلى أوله، خلافًا لما هي عليه في النسخ وبعض المطبوعات، لتكون فاتحة الكتاب كما هي في النسق القرآني التوقيفي. ثم وزعت السور متوالية، وجعلت للآيات أرقامًا في أواخرها، جريًا على الأسلوب الغالب في نشر المصاحف الشريفة، ليكون وفاق بين عبارات الجلالين والنص القرآني الكريم. وهذا قلما تنبه إليه الناشرون لـ«تفسير الجلالين» وغيره، في كتاب هو تفسير لكلام رب العالمين.

ثم اجتهدت في توزيع الآيات أو الآية الواحدة، من السورة في فِقَر متمايزة، تبعًا لاتصال بعضها ببعض في السياق الدلالي. وبهذا يتضح للقارئ العلاقة المعنوية بين الآيات المتتابعة، في الموضوع الواحد والجزئيات المتوالية له، خلافًا لما جرى عليه الناشرون من الفصل بين الآيات، أو الإدماج الكامل لبعضها ببعض، والإيحاء إلى الناس بغير ما في القرآن الكريم من وحدة واتساق، وإعجاز في النظم والبيان. ومن ثَمّ ألحقت بنص الكتاب كله، أي: بالآيات وتفسيرها، أربعة أنواع من ميسرات القراءة والاستفادة الدقيقة.[٣] أعني: الرسم الإملائي المعاصر، وتمييز القرآن من التفسير، وضبط الألفاظ القرآنية صرفًا وإعرابًا، وعلامات الترقيم.

ففي الأول رسمت كلمات الآيات، بالإملاء المعهود الآن، فيما عدا الأحرف المقطعة أوائل بعض السور، مع إثبات الحروف التي رواها الجلالان فيما اختارا من القراءات، واقتراح صورة شكلية لرسم همزة بينِ بينِ في القراءات، بصورة ألِف مع حركة تناسب لفظ تلك الهمزة. إن النص هنا هو آيات متفرقة في كتاب تفسيريّ، ولا يشكلُ مصحفًا له الرسم الإملائي المتّبع.[٤] فقد طالما اضطرب الناس صغارًا وكبارًا في معرفة القراءة الصحيحة لنصوص الآيات بالرسم المصحفي. هذا مع العلم أن القراءات غير الشاذة كانت في مصاحف الإمام مستوفى رسمها، لاستيعاب ما هو مشهور محقق.

ثم إذا كان ذلك الرسم الكريم واجبًا اتباعه في المصاحف الشريفة[٥] فإنه يصبح غير ضروري، فيما يكون من آيات في الكتب المختلفة والمقالات والأبحاث. قال الإمام الشوكاني عن الرسم المذكور[٦]: «هذا مجرد اصطلاح لا يلزم المشي عليه.

---

(١) في المطبوعة أن هذه الألفية هي لأبي زُرعة العراقي، وفي ٢:٣٠٨ من المطبوعة أيضًا ما ذكرناه نحن. وأبو زرعة هو ولي الدين أحمد بن زين الدين صاحب هذه الألفية، فزرعة حفيدة له. انظر حسن المحاضرة ١:١٦٨ و٣٦٣ والضوء اللامع ١:٣٣٦ و٤:٤٥٢ والبدر الطالع ١:٧٢ وذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٨٤ ومعجم طبقات المفسرين ص ٢١٢ ومعجم المطبوعات العربية ص ١٣١٧-١٣١٨.

(٢) هذا خلاف ما جاء في ص «ن» من قرة العينين.

(٣) يضاف إلى هذا أيضًا أن تكون آيات المصحف الشريف مع تفسيرها والتعليق عليه في صفحة واحدة، إلا ما استثنيته قبل وما كان من تدوير لبعض التعليقات، لتكتمل الفائدة المرجوة من التلاوة والفهم والاستيضاح.

(٤) انظر ص «ن» من قرة العينين.

(٥) الإتقان ٢:٢٦٧-٢٦٨.

(٦) فتح القدير ١:٤٣٩-٤٤٠.

وعلى كل حال فرسم الكلمة وجعل نقشها الكتابي على ما يقتضيه اللفظ بها هو أولى. فاعرف هذا، ولاتُشغَل بما يعتبره كثير من أهل العلم في هذه النقوش، ويُلزِمون به أنفسَهم ويعيبون من خالفه. . . فعليك بأن ترسم هذه النقوش على ما يَلفظ به اللافظ عند قراءتها».

ومع هذا، فإن بعض الناشرين الأكارم تحرجوا فيما أخرجوا من «تفسير الجلالين» وغيروه أحيانًا، خشية مخالفة الرسم المصحفي والوقوع في أخطاء طباعية، فلجؤوا إلى إثبات ألفاظ الآيات مما رسم في أجهزة «الكِبتار»[1]، منقولًا من المصاحف. وقد غاب عنهم ما في كتب التفسير من قراءات خاصة قد تخالف رسم المصاحف، فإذا هم يقعون في مفارقات كثيرة جدًا. وذلك ما تراه من تناقض بين نصوص التفسير وألفاظ الآيات الواردة، ومن مخالفة لقراءة الجلالين وعباراتهما، وتشويه للقراءات في مئات المواضع. لقد سببوا لأنفسهم ولكتب التفسير وللناس مشكلات وافرة، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.[2]

وفي الثاني من الميسرات، تجد كتاب الجلالين من المصنفات التفسيرية الممزوجة، أي: أن الآية الكريمة متصلة بما قبلها وبعدها من شرح وبيان، وممزوجة به، وكأنهما نص واحد. فكان من الواجب أن تميَّز الآيات المفسَّرة بحرف قاتم وأقواس مزهرة. وهذا قد فعله أكثر الناشرين أحيانًا، ولكنهم قد أخلوا به مرارًا، فعاد التداخل بين القولين الممزوجين.

وفي الثالث، أثبتُّ التشكيل الكامل للآيات الكريمة، والضبط الضروري لعبارات التفسير. وبهذا تسنى للقارئ إدراك النص القرآني، والربط بينه وبين تفسيره، والمعرفةُ الكاملة لما يحويه الكتاب كله. على أنني أغفلت من الضبط ماهو بديهي جدًا من المفردات، وبعض الإشارات كالفتحة قبل الألفِ أوتاءِ التأنيث، والسكونات التي لا يخطئ في معرفة مواقعها جمهور الناس.

وفي الرابع، راعيت ما يقتضيه الكلام الممزوج للآيات وتفسيرها، من علامات للترقيم، توضح مواقع الفصل والوصل والاستئناف وغير ذلك. فأثبتُّ العلامات اللازمة، في الآيات الكريمة وفي عبارات المفسرين، ليكون التساوق ملحوظًا من مجمل الكلام، وتتضح العلاقات بين المفسَّر والتفسير. وعلى هذا جعلت القوس الصغيرة المزدوجة علامة تنصيص في كلام المفسرَين، للآيات المستشهد بها والأحاديث الشريفة والأقوال المحكية، والقوس المعقوفة لما أضفته في العبارات من كلمات للتصويب والتسديد.

وقد وجدتني مضطرًا إلى توظيف ذلك كله، لتحقيق الفهم الدقيق للعبارة، وإزالة احتمال التوهم للعلاقات العشوائية. فقد كان جمهور القراء في عهد الجلالين وما قبله يحفظون القرآن الكريم، ويعرفون كثيرًا من القراءات، ويدركون معاني العبارات المفسِّرة، وإن كانت عُطلًا من التمايز والضبط وعلامات الترقيم. أما اليوم فإن الجمهور في حاجة إلى من يمسك يده، ويوجه لسانه وتفكيره إلى الصواب، ويحفظه من التوزع والاضطراب وعدم الفهم الدقيق.

وإذا كان قد أجاز العلماء تحلية النص القرآني بتنقيط أبي الأسود وعلامات الخليل ومن جاء بعده، وبإعجام الحروف لتمييز بعضها من بعض، وبتحسين الخط العثماني، وبتنويع أشكال الخطوط في الرسم، وبترقيم الآيات، وبالتحزيب والتجزئة والتربيع والتعشير والتخميس، وبالإشارة إلى مواقع الأجزاء والأنصاف والأرباع والسجَدات والإمالة والإشمام وتخفيف الهمز، وأنواع المدود والتنوين والسكَتات والإدغام والوقف، والأحرف غير المحققة في الرسم، والأحرف المزيدة فيه، وبتفسير معاني الآيات وترجمتها، إذا كانوا قد أجازوا ذلك كله، لأسباب اضطرارية تخدم النص الرباني، فلأن يجيزوا ما أجريناه هو من باب الأولى، إن شاء الله تعالى.

ولكي نحفظ للنص القرآني حرمته، ودقة الرصف والضبط، راجعنا القراءة للكتاب كله حوالي عشرين مرة، وقام ببعضها

---

(١) الكبتار تعريب لما يطلق عليه الآن لفظ «كمبيوتر»، ويترجم بألفاظ عقيمة لاتسعف في الاشتقاق والتصريف، كالحاسوب والحيسوب والمحساب والحاسب الآلي. فالكبتار يكون من الكبترة كالتلفاز والدبلاج والغربال والقرطاس والجلباب، وفعله: كبتَرَ يُكبتِرُ. والعامل به مكبتِر، والمادة مكبتَرة.

(٢) انظر مطبوعتَي ابن كثير بدمشق ودار القلم العربي بحلب.

زملاء من كلية الآداب وعلماء الشريعة والحُفّاظ للقرآن الكريم. فجزاهم الله خير الجزاء، ويسر لهم الرضا في الدنيا والآخرة. وعسى أن نكون قد أرضينا الله بذلك، وأرضينا ضمائرنا وقدمنا للناس ما هو قريب من الصواب. هذا ما نسطيع، وعلى الله ما لا نستطيع.

ثم بعد هذا اخترت لنص الجلالين ما جاء في الأصل، مدعومًا ببعض النسخ المعتمدة وبالفتوحات وحاشية الصاوي، وعارضت ذلك بما فصّلت أمره من مخطوطات ومطبوعات، مشيرًا إلى كل منها بالرمز المصطلح أو الاسم الصريح. فإن اتفقت نسختا الظاهرية والثانوية الشرعية رمزت إليهما بلفظ: النسختين. وإن اتفقتا والنسخةَ الحلبية كانت الإشارة إلى ذلك بقولي: النسخ.

وفي متممات التحقيق، انطلقَتِ العمليات مما رسمه الجلالان منهجًا لهما في التفسير.[١] وقد أوضح السيوطي ذلك في مقدمة تفسيره، فكان فيه: التعبير بإيجاز وبأرجح الأقوال، عما يُفهَم به كلام المولى - تعالى - والتنبيه على القراءات المشهورة، والإعراب لما يُحتاج إليه، بعيدًا عن الأقوال غير المَرْضية والأعاريب المختلفة. ولو تتبعنا هذه الرسوم فيما وصل إلينا، من «تفسير الجلالين»، لكان لدينا ما يلي:

فما أريد به التفسير للمعاني جاء موجزًا بحق، ولكنه لم يكن وافيًا، وقد لا يكون بأرجح الأقوال. ذلك لأن الإمامين فسرا المفردات والمعاني، تبعًا لمستوى القُرّاء المخاطَبين في عصرهما. فهما يخاطبان علماء العصر، وطلبة العلم بين أيدي العلماء، لا عامة الناس. ومن ثَمَّ كان عملهما حصيلة مكثفة من خلاصات العلوم، يوضح بعض المفردات والعبارات بما يناسب، ويترك ما يسهل حينذاك علمه لدى المخاطبين.

والحق أن هذا المصنَّف الكريم لم ينحصر بين العلماء وطلبتهم، بل ظنه الناس عامًا للجميع، وصار تداوله شائعًا في جميع المستويات العلمية والثقافية، فأصبح ما تُرك تفسيره غريبًا لدى جمهور القَرأة، لا يُدرَك معناه بدقة ووضوح.[٢] نعم إن هذا الجمهور يقرأ أو يسمع ما يعن له من ذلك، وكلٌّ ظانٌّ أنه يفهم المعاني والمقاصد. ولكنك إذا تتبعت أفهام عدد، من القارئين والسامعين هؤلاء، تبين لك القصور والتناقض والإحالة.

فإذا كان المراد بالتفسير شرح ما استغلق عند القارئ أو السامع من لفظ أو تركيب، بما هو واضح لديه، مما يرادفه أو يقاربه أو له دلالة عليه بإحدى الدلالات،[٣] وقد رأينا وقائع القصور والتناقض والإحالة لدى القارئين والسامعين في عصرنا هذا، فقد وجب شرح ما أغفله الجلالان، بذكر معاني مفرداته وتراكيبه، والعلاقات العامة بين العبارات والآيات المتواصلة. وهذا ما قمت به، مستعينًا بالمصادر العلمية المشهورة. ولست أدعي أن ما استدركته هو «تفسير»، إذ التفسير لا يقوم به إلّا أصحابه ورجاله الأفذاذ، وهو في حاجة إلى جهد كثير وتفرغ كبير.

وإنما رجعت في استيفاء ذلك الشرح أولًا، إلى ما اعتمده الجلالان في مصنفهما أصلًا. أعني: الوجيز والتلخيص وتفسيرَيِ البيضاوي وابن كثير. وما لم أقف على بيانه، في هذه المصنفات الأربعة، استمددت توضيحه من حاشيتَي الجَمَل والصاوي، وهما مستقاتان من أشهر تفاسير القدماء. فقد ذكرالصاوي أنه اقتصر في النقل على «حاشية الجمل»، لأنها ملخصة من ٢٠ كتابًا تفسيريًا مشهورًا، كالبيضاوي والحواشي عليه، والخازن والخطيب الشِّربيني، والكواشي والسمين الحلبي وأبي السعود والقرطبي، والكشاف والمحرر الوجيز والتحبير والإتقان، والبحر والنهر والساقية لأبي حيان.[٤]

---

(١) في ص ٥٤ من العددين ٧٧ و٧٨ من «أخبار التراث العربي» أن رسالة تحت عنوان «منهج تفسير الجلالين» قد أجيزت بكلية الآداب في جامعة الإسكندرية. وقد ظننت أن فيها ما أستعين به على عملي هذا، فبعثت منذ سنوات بخطاب إلى السيد عميد الكلية، مع هدايا من بعض إنتاجي العلمي، راجيًا أن يرسل إليّ صورة من تلك الرسالة، ومتعهدًا بدفع تكاليف ذلك. ولكنني لم أتلق جوابًا حتى الآن، كأن في الرسالة المذكورة من المستويات ما لا يراد الكشف عن هزاله، ولايحسد عليه أحد.

(٢) هذا خلاف ما هو شائع بين الباحثين والدارسين، من أن «تفسير الجلالين» واضح ودقيق، يناسب أفهام جميع الناس. انظر ص ٢٩٣ من موسوعة المصادر والمراجع.

(٣) البحر المحيط ٣: ٢٨٢.

(٤) حاشية الصاوي ١: ٢.

فإن فُقد المعنى في تينك الحاشيتين تناولته من أقوال المفسرين، قدماء ومتأخرين ومحدثين. أعني ماكان عن الصحابة الأجلاء كالإمام علي وابن مسعود وابن عباس وأُبيّ بن كعب، والتابعين الكرام أمثال مجاهد والحسن البصري وقتادة، ومن جاء بعد هؤلاء من أصحاب التفاسير، بدأً بسفيان بن عُيينة وشُعبة بن الحجاج وابن جرير الطبري، ومرورًا بالكشاف والمحرر الوجيز والبحر المحيط والدر المنثور، وانتهاء بالمحدَثِين: نووي بن عمر الجاوي (ت ١٣١٦) وجمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢) وسيّد قطب (ت ١٣٨٦) والأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣)، وبالمعاصرين من رجالات الشرق والغرب الإسلاميين.

ثم إن بعض الآيات اختار الجلالان له من التفسير ما هو مغاير لأرجح الأقوال، ولاسيما حين اعتمدا الأخبار غير الصحيحة والإسرائيليات المختلَقة، التي تفسد المقاصد وتوجه المعاني إلى تشويه عقائد الأنبياء والصحابة والملائكة وأعمالهم. فكان من الواجب بيان منزلة تلك الروايات المتهافتة، وذكر القول الصواب، مع الإحالة على المصادر الموثقة، من الحديث الشريف والسيرة النبوية الكريمة، وأقوال علماء التفسير، ومصنفات التاريخ واللغة وعلوم القرآن الكريم والسُّنّة المباركة.

والظاهر أن اختيار الجلالين لذلك كان نقلًا مما هو شائع في عصرهما، يخاطبان به العلماء الذين يعرفون منزلته المنكرة، ويعلمون ما يقابله من صحيح الأقوال وثابتها. ثم هم مطمئنون إلى أن ماروي عن أهل الكتاب لايجوز تصديقه ولا تكذيبه إلّا بحجة، وأن الإسرائيليات أقسام: ما صح بما لدينا كان مقبولًا لا بذاته بل بما جاء عندنا، وما تكذب بما لدينا أُنكر بحق، وما سُكت عنه جاز حكايته للرواية والإخبار لاللتصديق والاعتقاد.[1] فهو يروى ولا يجور الاعتماد عليه، لِما عرف به اليهود من اختلاق للأكاذيب والأساطير والخرافات، في تاريخ الدنيا عامة وحياة الأنبياء والملائكة خاصة.

وهذا ما يفيده الحديث الشريف المشهور، وهو قول النبي ﷺ:[2] «وحَدِّثُوا عَن بَني إسرائيلَ، ولا حَرَجَ». والأمر فيه هو أمر إباحة، فيما كان غير مخالف للنصوص الشرعية وصادرًا عمن يُجهل صدقه وكذبه فقط، شأنه شأن ما يروى من أخبار الفرس والروم والهند وغيرهم.[3] ولكن ليس لنا أن نصدقهم في ذلك لأننا مأمورون مرارًا بعدم التصديق، بل بعدم الرواية لما ثَبَتَ أن كذب، وبالمخالفة لما أَلِفه واعتاده أهل الكتاب عامة، واليهود خاصة، وكانوا مختصين به أو متميزين.[4]

وإنما جاءت الإباحة بذلك الخصوص لأنها خاتمة مراحل ثلاث، في حياة الدعوة الإسلامية بالمدينة المنورة. فعندما قدم الرسول ﷺ المدينة أحب موافقة أهل الكتاب، فيما لم يُنهَ عنه، تألفًا لهم ولأنهم أهل شرع. وكان ذلك بإلهام وأمر من المولى - تعالى - حتى لقد أوحَى إليه تحويل القِبلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. وعندما لم ينجع فيهم ذلك، وكثر تقليد بعض الصحابة لهم، زُجروا عن الأخذ عنهم، خشية الافتتان واتباع ما هم عليه واختلاط الأمور على المسلمين، وجاء الوحي بالعودة إلى استقبال المسجد الحرام. وبذلك أصبح أحبار يهود يقولون: هذا ما يدعُ من أمرنا شيئًا إلّا خالفَنا فيه.

ولما استقرت الأحكام الإسلامية والقواعد الشرعية كانت المرحلة الثالثة، إذ وقع الإذن وحصل التوسع ورُفع الحرج، فكانت الإباحة خاصة برواية ما لا ينافي الشرع الحنيف، وبقي الأمر بالمخالفة لهم فيما دون ذلك.[5] وتحقيق هذا في الحديث المشهور[6]، إذ خاطب الرسول ﷺ جماهير المسلمين إلى الأبد، بقوله: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كانَ قَبلَكُم، شِبرًا بِشِبرٍ وذِراعًا بِذِراعٍ، حَتَّى لَو سَلَكُوا جُحرَ ضَبٍّ لَسَلَكتُمُوهُ». قال الصحابة: يا رسولَ اللهِ، آليهودَ والنصارى؟ قال: «فَمَن»؟

والإخبار بالتقليد الأعمى هنا هو نبوءة بما سيكون في المستقبل، مع التحذير الشديد والزجر العنيف للمسلمين. ثم إن هذا

---

(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٦٨-٦٩ و٩٨ والإسرائيليات في التفسير والحديث ص ٣٦-٤٢.
(٢) الحديث ذو الرقم ٣٢٧٤ في البخاري. وانظر فتح الباري ٦: ٦١٧-٦١٨ و١٠: ٤٣٤.
(٣) الرسالة للشافعي ص ٣٩٨-٣٩٩ والورقة ٣٤ من «الأقوال القويمة في حكم النقل من الكتب القديمة» للبقاعي برهان الدين إبراهيم بن عمر. وانظر الإسرائيليات ص ٥٥-٥٦.
(٤) انظر مسند أحمد ٥: ٢٦٤-٢٦٥ و١: ٢٤١ ومختصر شرح الجامع الصغير ٢: ٢ وصحيح الجامع الصغير ١: ٦١١ والحديث ١٠٢٠ في الترمذي.
(٥) فتح الباري ٦: ٦١٣-٦١٨ و١٠: ٤٣٤-٤٤٤ والإسرائيليات ص ٤٢-٥٦.
(٦) الأحاديث ٣٢٦٩ و٦٨٨٩ في البخاري و٢٦٦٩ في مسلم وفتح الباري ٦: ٦١٣-٦١٦.

الاستفهام الأخير هو إنكاري للنفي والتوبيخ، أي: ليس المراد غيرهم، فاحذروا أن تنقادوا بذلك. وفيه ما هو أبلغ من النهي الصريح، ويفيد إطلاق الزجر حتى آخر الحياة الدنيا. وقد أغفل بعض المفسرين بيان ذلك لأنه معلوم مفصل في الأحكام الشرعية، لا يحتاج إلى ذكر في كل موطن، ولهم أن يرووا من الإسرائيليات في حدود المنهج الشرعي، ما داموا على بصيرة نافذة، وعلم يميز الحق من الباطل.[١] ثم إنهم توسعوا في مفهوم «الإسرائيليات»، حتى دخل فيه لديهم كل خبر مصدره أعداء الإسلام، من مثل أباطيل الغرانيق التي وضعها الزنادقة، وما أقحمه القديس يوحنَّى الدمشقي في قصة طلاق زيد لزينب، رضي الله عنهما.[٢]

غير أن القَرأة في هذه العصور بعدوا عن التفقه التام، فانقادوا إلى اعتقاد ما جازت روايته من الإسرائيليات، ودخل في نفوسهم كثير مما حاكته من أباطيل. ومن ثَمّ كان على العلماء أن يقرنوا تلك الأخبار الباطلة، والأساطير المختلقة، ببيان ما فيها من الأكاذيب، وذكر وجه الصواب، لتوجيه العامة إلى الحق. وإلّا انساق هؤلاء وراء الخزعِبلات، وأشاعوها بين الآخرين على أنها وقائع تاريخية وحقائق معتبرة. ولذا رأيت من واجبي أن أعلق على كل خبر مكذوب وقول مختلق أو ضعيف، ببيان حقيقته وذكر وجه الصواب، مع الإحالة إلى المصادر العلمية الموثقة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما نذكره أحيانًا، من آلاف السنوات في تاريخ الأمم والأنبياء القدماء، هو مما أَلِفه الناس في المصادر المتداولة، وكثير منه مصدره الإسرائيليات أيضًا. والحق أن تلك الآلاف ليس لها سند علمي موثق، وهي أباطيل من مزاعم يهود ومن نقل عنهم، فلا يجوز اعتمادها في البحث إلّا استئناسًا وتقريبًا للأفهام. ذلك لأن حياة الأمم القديمة والأنبياء القدماء تستغرق عشرات الآلاف من السنين، أو أكثر. وإذا كان نوح قد عاش حوالي ألف سنة، ومَن قبله وبعده كذلك، فلا عجب أن يكون للتاريخ الإنساني عمر مديد جدًا، لا تمثل المقولات الإسرائيلية منه إلّا أقل القليل.

ومما له علاقة جوهرية بتفسير الدلالات والمعاني، في الآيات الكريمة، سبب النزول، أي: الحدث الذي كان سببًا لنزول النص القرآني، سواء أكان واقعة أم سؤالًا ألقي على النبي ﷺ. وهو أصل مهم في الفهم والتفسير الدقيقين، وإنما يؤخذ بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على أسبابه، أو بحثوا عن علمها وجدّوا في طلب ذلك.[٣] وتتحقق الصيغة الصريحة للسبب، إذا قال الراوي: «سبب نزول هذه الآية كذا»، أو أتى بفاء السببية قائلًا: «فنزل»، بعد ذكر الحادثة أو السؤال. أما إذا قال: «نزلت هذه الآية في كذا» فالعبارة تحتمل السببية وتحتمل أيضًا تضمن الآية أحكام ما ذكر، من دون تعيُّن السبب.[٤]

والجلالان كثيرًا ما يوردان الروايات والأحداث، على أنها أسباب للنزول، وفيها ما هو لبيان الحكم لا للسبب، على مابيّنّا الآن. وهما غالبًا ما يسردان ذلك من دون إسناد، فيدخل في الصحيح الثابت ما هو ضعيف أو مصطنع لا أصل له،[٥] وربما كان فيه دسائس إسرائيلية أو باطنية، تشوه معاني الآيات الكريمة، وتوجه إلى باطل من المقاصد. ولذا كان عليَّ أن أقف عند ما صح بطلانه من ذلك، لأحقق منزلته المتهافتة، وأبين وجه الصواب بالأدلة الموضوعية الموثقة، والمصادر العلمية المعتمدة عند جمهور العلماء. وما لم أجد إليه منفذًا تركته لمن يقوّمه، مشيرًا إليه بعبارات تمريض، نحو: روي أو قيل أو في رواية أو كتاب...

ثم هما كثيرًا ما أغفلا ذكر السبب لنزول الآيات الكريمة، فبقي المعنى يحتمل توجيهات مختلفة. وقد تتبعت في المصادر تلك المواطن الكثيرة المغفلة، ونقلت ما جاء فيها، فأثبتُّ ما سمح به مجال الحواشي في التعليق على الآيات أنفسها، ليكون عونًا على الفهم الصحيح، وأحلت في الباقي على «المفصل» لمن أراد المتابعة والاستيفاء. وهذا خلاف ما انتشر في أغلب مطبوعات «تفسير الجلالين»، إذ أُلحق بحواشي الصفحات جميع أسباب النزول من كتاب «لباب النقول» للسيوطي أو من كتاب آخر، على غير ارتباط بمواطن الآيات الكريمة، فكان في ذلك تكرار لما ذكره الجلالان، وتوزع اعتباطي للنصوص بأسانيدها،

(١) انظر الإسرائيليات ص ٥٣.
(٢) المصدر السابق ص ١٣-١٥.
(٣) أسباب نزول القرآن ص ٥ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨-١٢٩.
(٤) الصحيح المسند من أسباب النزول ص ١٤-١٥.
(٥) انظر البحر المحيط ٨:٢٣٩.

لا علاقة له بصفحات تفسير الآيات المعنيّة.

أما القراءات التي أوردها الجلالان فغالبًا ما نُقلت من تلخيص الكواشي، وكان معظمها مما اشتهر بين العلماء. غير أن بعض القراءات، ومنه ما هو في صلب نص الآيات القرآنية، لم يكن من المشهور، بل كان معروفًا بين العلماء بأنه من الشواذ. وقد تأثر الجلالان، في هذه الناحية، بما اصطلحه الكواشي من التعبير عن القراءة السبعية بقوله «في قراءة»، وعن الشاذة بالقول «وقرئ»،[1] فكان أن غفل السيوطي عن المنهج المرسوم، ونقل عنه ذلك الاصطلاح أحيانًا لمراد آخر، وتابعه ناشرو «تفسير الجلالين» من دون تحقيق، فوصفوا ما جاء فيه «قرئ» بأنه من شواذ القراءات.

والحق أن الكواشي يريد بالشاذ أحد وجهين: الأول: ما ليس في قراءات السبعة، إذ هي عنده قد صح سندها، واستقام وجهها في العربية، ووافق لفظها خط الإمام. والثاني: ما لم يكن بالتواتر أو موافقًا لخط الإمام. بيد أن السيوطي، عندما صنف «الإتقان في علوم القرآن»،[2] حرّر هذه المسألة وكان له رأي آخر، فجعل للقراءات أقسامًا أربعة: المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ. وعرّف الأخير بأنه ما لم يصح سنده، فاعتدّ القراءات العشر مشهورة غير شاذة.[3] ولهذا فإن ما عبر عنه السيوطي في تفسيره بـ «قرئ» لم يكن كله شاذًا، إذ كان فيه ما هو صحيح الإسناد، أو من القراءات العشر.

وفي ترجمات السور الكريمة، أي: التعريف لها في مستهل تفسيرها بنسبتها إلى مكة أو المدينة، وبعدد آياتها، كثيرًا ما ذكر الجلالان خلافًا في السورة أو بعض آياتها أو عددها، متأثرينِ بما نقلاه من «التلخيص» للكواشي، مع أن هذا يغاير منهجهما الذي رسماه على الاكتفاء بما يُفهم به كلام الله، عز وجل. أما الخلاف في نسبة السورة أو بعضها إلى موطن معين فسببه: نزول بعض النصوص القرآنية غير مرة، واختلاف الصحابة فيما علموه من موطن النزول، ثم تعدد وجهات النظر في مفهوم مصطلحَيِ «المكي والمدني»، وفي تفسير بعض الآيات.[4]

وأما الخلاف في عدد آيات السورة الواحدة فهو مبني على تحديد مواقع الفواصل فيها، مع الحفاظ على عدد الكلمات والأحرف أيضًا. وإنما اختلف العلماء في عدد الآيات هذه لأن النبي ﷺ كان، عندما يقرأ القرآن، غالبًا ما يقف عند رؤوس الآيات لتعيين مواقعها. فإذا كان ذلك واضحًا بلفظه، ولا حاجة إلى بيانه، واصلَ القراءة بدون توقف عليه لإتمام المعنى، فيحسب بعض السامعين أن ذلك هو رأس الآية، ويروي بعد ذلك كلٌّ ما تحصل لديه. يضاف إلى ذلك أن البسملة نزلت مع السورة في بعض الأحرف السبعة، فمن قرأ بحرف نزلت فيه عدها من آيات السورة، ومن قرأ بغيره لم يعدها.[5] ومع هذا فإن جمهور الفواصل متفق عليه إجماعًا، وما اختلفت فيه الروايات هو قليل جدًا وقد حدّده العلماء.

وقد انتقل بعض هذا مع صور القراءات المشهورة إلى تدوين المصاحف، في عهد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فسجل في النسخ الأربع ما يستوعبه، أي: في كل منها ما يمثل وجهًا من الروايات المحققة في القراءة والفواصل، فكان في الأمصار التي وزعت عليها صورة من ذلك، ومعها قارئ متقن يعلم الناس ما في المصحف المرسل. ثم توالت روايات الصحابة في الأمصار، فكان استقرار ما نقلوه. ولذلك مثلًا ترى كلًّا من «ألمٓ» و «ألٓمٓصٓ» و «طه» و «طسٓمٓ» و «يسٓ» و «حمٓ» آية عند أهل الكوفة وحدهم، واختلف كل من أهل المدينة والبصرة والكوفة والشام في تعيين بعض الفواصل للآيات،[6] فكان في مصاحفهم ما ذكره المفسرون في المطولات لاستيعاب الواقع العلمي المقرر، ثم جاء الجلالان فنقلا بعض ذلك، وهو لا يناسب منهج التفسير الموجز.

(١) انظر الورقة ٢ من التلخيص والفتوحات ٢: ١٤٧ و٢٣٠. غير أن ما في ١: ٧١ يعني الأغلبية في ذلك لا الإطلاق. وهذا يرجح ما ذهبنا إليه.
(٢) عزم السيوطي في أواخر حياته على تصنيف تفسير، يستوعب المأثور والاستنباط والإشارات والأعاريب واللغات والبلاغة... وسماه «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، ثم جعل له مقدمة هي ماعرف بعد باسم «الإتقان في علوم القرآن». والظاهر أنه لم ينجز ذلك التفسير الموعود به. الإتقان ٢: ٤٢٠ وكشف الظنون ص ١٥٩٩.
(٣) الإتقان ١: ١٦٨ و٨١.
(٤) البرهان في علوم القرآن ١: ١٨٥-٢٠٥ والإتقان ١: ١٥-٣٥.
(٥) البرهان ١: ٢٥١-٢٥٢. ولتيسير الوفاق بين الآيات وتفسيرها، جعلنا أرقامها تبعًا لما في النص المصحفي، وإن خالف أحيانًا قول الجلالين. وكذلك جعلنا أسماء السور في أعلى الصفحات. وقل من تنبه لهذين الأمرين من الناشرين.
(٦) جمال القراء وكمال الإقراء ص ٢٧٤-٣٢١.

والظاهر أن ما ذكره السيوطي من «الإعراب»، في مقدمة التفسير، يراد به مفهوم التحليل النحوي كاملًا.[1] ذلك لأن الجلالين لم يكتفيا بإعراب بعض المفردات، وإنما وقفا أيضًا عند وظائف كثير من الجمل وأشباهها والمصادر المؤولة، وتعرضا لتحليل بعض الكلمات صرفيًا، وذكرا معاني عدد وافر من الأدوات.

والجدير بالذكر هو التساوق والتعاون بين العناصر المختلفة لإجراءات التفسير. فقد اعتاد أصحاب مطولات التفاسير أن يبسطوا وجوه التعريف بالسور والآيات، وروايات الأسباب المتعددة للنزول، واختلاف القراءات، والدلالات المحتملة للمفردات، والمعاني والأعاريب الخاصة والعامة الصادرة للآيات عن تلك الدلالات. وغالبًا ماينثرون ذلك على غير نسق أو نظام معين، يجمع كلًّا من الوجوه والأسباب والقراءات والدلالات والمعاني وصور التحليل، بعضه إلى بعض في التوجيه المقصود.

وهم بهذا يخاطبون العلماء وطلابهم، فلايكون إشكال أو التباس، لأن العالم المتقن يعيد كل عنصر إلى لِفقه، ويدرك مرامي التوجيهات المختلفة. أما القارئ الشادي وأنصاف المثقفين فإنهم يتيهون في تلك العوالم المتداخلة، ويقيمون علاقات واهمة بين أبعاضها، من دون دليل مرشد أو توجيه معين، فيكون لديهم أفهام هلامية مضطربة رجراجة متداخلة، ليس فيها كبير فائدة. ومثل هذا يقع في التفاسير المختصرة، إذ ينقل المفسر من تلك الوجوه المتعددة ما يناسبه، فيقع في التلفيق بعيدًا من التحرير أو التحقيق.

ولأن الجلالين نقلا جمهور تفسيرهما من عدة مصادر، ذكرناها قبل، فقد حصل لديهما تعدد في بعض عناصر التفسير، وكان عندهما ضرب من التلفيق في بعض المواطن، إذ تجد الآية المكية تفسر بما هو موضوع مدني، أو العكس، وسبب النزول قد يخالفه ما ذكر من معنى أو تفسير، والقراءة المعينة قد توجَّه بما هو لغيرها، والإعراب المحدد لايناسب القراءة المختارة أو المعنى المقصود.

وبالعودة إلى تلك المصادر المعتمدة تلمست مواقع التلفيق، فبينت سببه والتصويب المناسب في سياقه. وكان كثير من هذا قد غابت معالمه عن المحشِّين لـ «الجلالين»، والناشرين لطبعاته المختلفة، فصدر عنهم أحيانًا تعليقات تزيد الأمر تعقيدًا وإيهامًا، وتنبئ عن تعجل في الحكم والتوجيه.

وتجنبًا لمثل تلك الظواهر المشكلة، والمزالق العسيرة والتوجهات الموزعة، فقد حاولت أن أوفق بين عناصر التفسير عامة، ليكون اتساق بين سبب النزول والقراءة والتفسير وعناصر الشرح. ثم كررت مراجعة ما سطرته من متممات التحقيق مرارًا، بالتعديل والتقويم والتسديد، لأحافظ بقدر الإمكان على وحدة منهجية بين تلك العناصر، ويكون التوافق ظاهرًا، ويتيسر للقارئ الفهم الدقيق للمقاصد الخاصة والعامة.

وتحقيقًا لهذه المسيرة المقصودة، فغالبًا ما كنت أختار للنص وجهًا واحدًا في كل عنصر تفسيري، يلائم سائر إخوته، ويساهم في توضيحها وتحديد أبعاد المعنى ومراميه. وإذا اضطررت إلى إيراد أكثر من وجه، في بعض المواقف تبعًا لما أثاره الجلالان في التفسير، بينتُ ما يحتمله كل منها، وما يناسبه من وجوه العناصر المرافقة له. سواء كان ذلك في الأسباب أو القراءات أو المعاني أو التحليل النحوي. ثم إذا كان ما أورداه تأويلًا بعيدًا للفظ أو التركيب علقت عليه بما هو أقرب إلى البيان. وإذا لم تتسع التعليقات لذلك اختصرت التعبير، وأحلت على «المفصل» للاستيفاء.

وقد كان للإمامين الجلالين، في بعض مواطن التفسير، أوهام في ذكر القراءات، وأخطاء علمية أو تعبيرية، على رغم ادعاء المحلي أن ذهنه لا يقبل الخطأ، وتوهُّم السيوطي أنه بلغ مرحلة الاجتهاد. وقد وقفت عند تلك الأوهام والأخطاء، مشيرًا إليها ومعلقًا بوجه الصواب، ومحيلًا على المصادر الموثقة. ولقد تبين لي، من خلال ذلك، أن بعض المحشِّين والناشرين وهموا أحيانًا، وخطّؤوا ما هو صواب، فرددت مقولاتهم بالدليل والبرهان. ثم إنني جمعت هذه الشذرات تحت عنوان «فهرس أوهام المفسرين»، منسوقة في آخر الكتاب، لأختصر ما تعقبتُه من الأقوال الواهمة، في الكون والحياة والتاريخ وأسباب النزول والسيرة، والقراءات واللغة والتفسير والشرح والإعراب والصرف والبلاغة...

وأخيرًا كان للإمامين أيضًا عبارات دقيقة عصية على القارئين، لما فيها من إيجاز شديد، ومصطلحات علمية، وإشارات

(١) انظر التحليل النحوي أصوله وأدلته ص ٩-٥٠.

في القراءات، وتوجيهات لغوية ونحوية، وتفسيرات للمفردات والتراكيب، وأحكام شرعية في الأصول والفروع للمذهب الشافعي غالبًا، وأحداث تاريخية غير واضحة، وأسماء أعلام للأفراد والقبائل والأمكنة والمصادر. وقد تلبثتُ إزاء هذا كله، بالشرح والبيان، تذليلًا للصعوبات، وتيسيرًا للغاية المرجوة من هذا الكتاب الكريم.

وإذا أردنا أن نجمع شتات ما ذكر في هذه المقدمة، من خدمات للنص القرآني وجهود الجلالين في التفسير، كان لدينا ما يلي: العرض التاريخي لـ «تفسير الجلالين»، والذكر لتلقي هذا التفسير في أسانيد متصلة بالمؤلفَين، والسرد للشروح والتعليقات والحواشي التي وُضعت على هذا المصنف الكريم، والبسط لعدد من النسخ التي تولدت عن مصنف الجلالين، واستعراض أشهر الطبعات وما تتسم به من تعجل تجاري، واكتشاف المصادر التفسيرية التي اعتمد عليها المؤلفان، والتحقيق للنص بإعادته إلى أقرب صورة أرادها المؤلفان اعتمادًا على نسخ خطية ومصادر موثقة، وتقديم سورة الفاتحة إلى أول الكتاب، والتوزيع للسور المتوالية، والتمييز للنص القرآني من عبارات الجلالين، والضبط الكامل للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والضبط الضروري لعبارات التفسير، والتزام الرسم الإملائي المعاصر، والتثبيت الدقيق الكامل لعلامات الترقيم، وجعل أرقام الآيات في أواخرها كما في المطبوعات المصحفية، والتوزيع الموضوعي للآيات المتوالية.

ثم كان إثبات خلافات النسخ وبعض المطبوعات والحواشي، والتحديد للخطوات المنهجية التي رسمها الجلالان لعملهما في التفسير، والرجوع إلى أمهات كتب المصادر للتعليق بما يزيل الإبهام، والتوضيح لما كان من تعريف بالسور وخلاف لعدد الآيات وموطن النزول، والتعليق على الأحرف المتقطعة في أوائل بعض السور أنها سر الله المكنون في كتابه العزيز، والتفسير لأسباب النزول الواردة في الكتاب، وإلحاق ما أغفله الجلالان بما تيسر في مواضعه من التعليق على الآيات المعنية، والتعقب لما ورد من إسرائيليات وأخبار موضوعة أو ضعيفة، والشرح للمفردات والعبارات القرآنية التي أغفل الإمامان تفسيرها، بما يناسب توجيههما للسياق، والتعريف بالأعلام، والتخريج للأحاديث والآثار الكريمة، والشرح للمفردات الغريبة والمصطلحات والمفاهيم وبعض الأحكام الشرعية، والتوضيح لما أشكل من عبارات الجلالين، والرسم المقترح لهمزة بينِ بينٍ، والتحرير لما كان من أوهام وهنات، في مختلف مواطن التفسير، والتوحيد لخطوات التعليق على النص القرآني وتفسيره، باختيار موحد لما تقتضيه عناصر التفسير، من موطن النزول وأسبابه، ولفظ القراءات، ومعاني المفردات والعبارات. وختمت ذلك بفهارس: الحديث والأثر، والأعلام، وأوهام وهنات المفسرين، مع ثَبَت بمصادر ومراجع تخريج الأحاديث.

ولست أزعم أنني أصبت في كل شيء من ذلك، لأن العصمة والحكمة البالغة هما لرب العزة - سبحانه وتعالى - وقد أبى أن يصح إلّا كتابه العظيم. فليس لنا أن نتطاول وندعي ما لا نستطيع، وحسبنا أن نردد ما قاله السيوطي، بعد خاتمته لتفسير سورة الإسراء:

حَـمِـدتُ اللهَ، رَبِّي، إذ هَـدانِـي ... لِما أبدَيتُ، مَعْ عَجزي وضَعفِي

فمَـن لِـي بالـخَـطا، فأُرَدَّ عَنـهُ؟ ... ومَن لِي بالقَبُولِ، ولَو بِحَرفِ؟

والظاهر أن الجلالين لم يضعا اسمًا لتفسيرهما هذا، إذ توفي المحلي قبل إنجاز ما أراد، وعبر السيوطي مرارًا عن عمله فيه بأنه «تكملة»[1]، ثم جاء مَن بعدهما من العلماء والنساخ فسماه «تفسير الجلالين»، أو «الجلالين».

ولما كان فيما علقته على مصنفهما هنا تيسير لكثير من القضايا والمشكلات والمسائل، وتبسيط للمعلومات والملحوظات بما يناسب عامّة القرّاء والمطالعين، رأيت أن أعبر عن ذلك بإيجاز، فجمعته تحت عنوان: «تفسير الجلالين الميسَّر»، آملًا أن يكون للناس فيه يسر وعطاء، ولي به رحمة الله - عز وجل - وشفاعة رسوله الكريم ﷺ، ودعوات المؤمنين الصالحين، لي بقبول النيّة والعمل، مع المغفرة والإحسان.

فعسى أن يتحقق الرجاء، ويقضي الرحمن بفضله الميمون هذا خيرًا لي وللمسلمين في الدنيا، ورضًا عليّ ومقعد صدق يوم القيامة في ظل عرشه، يوم لا ظلَّ إلاّ ظلُّه. إنه نعم المولى ونعم النصير! وهو وحده بالإجابة حقٌّ جدير. وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

حلب في ١ رمضان سنة ١٤٢٣

الأستاذ فخر الدين قباوة

(١) انظر مقدمة السيوطي وخاتمته لتفسيره، وفهرسته لمؤلفاته ص ١٨ من معجم طبقات الحفاظ والمفسرين.

من النسخة التيمورية (الأصل)

من نسخة الظاهرية (خ)

من نسخة الثانوية الشرعية (ث)

من النسخة الحلبية (ع)

الرموز المستخدمة في التحقيق

الأصل: نسخة المكتبة التيمورية

التلخيص: تلخيص التبصرة والتذكرة للكواشي

ث: نسخة الثانوية الشرعية

خ: نسخة المكتبة الظاهرية

الصاوي: حاشية الصاوي على تفسير الجلالين

ط: مطبوعة البابي الحلبي

ع: النسخة الحلبية

الفتوحات: الفتوحات الإلٰهية بتوضيح تفسير الجلالين

المفصل: المفصل في تفسير القرآن العظيم مطبوعة مكتبة لبنان

المنحة: منحة المتجلي في خدمة «تفسير الجلالين» السيوطي والمحلي

النسخ: ث و خ و ع

النسختان: ث و خ

الواحدي: أسباب نزول القرآن للواحدي

الوجيز: الوجيز في تفسير القرآن العزيز للواحدي